الجبر والحفاظ على المُلك: الأمويون والقدرية، رؤية جديدة

محمد ضيف الله البطاينة

شهد العصر الأموي ظهور عدد من الفرق الكلامية مثل القدرية والجبرية وغيرها، وكانت أعمال الإنسان من حيث وقوعها جبراً على الإنسان أو اختياراً منه، أبرز ما جاء في كلام هذه الفرق وجدالها. ولما أخذ الأمويون يحاربون القدرية الذين قالوا بحرية إرادة الإنسان في اختيار أفعاله وصنع أكسابه، نُسِبُوا إلى الجبرية[1]، وعزا بعض الباحثين المحدثين موقف الأمويين من القدرية إلى كَوْن القدرية بقولهم في القدر بحرية إرادة الإنسان في الاختيار، إنما يشككون في الأساس الذي اتخذه الأمويون لتبرير أعمالهم وتسويغ سلطانهم على الناس، ويتعارضون معه[2].

وقد ذهب بعضهم إلى القول، بأن قرّاء الشام أعلنوا فكرة الجبر المطلق، وأنها التفسير الوحيد للنصوص القرآنية، فعلوا ذلك إرضاءً للخليفة

---

(1) القاضي عبد الجبار المعتزلي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 143 ـ 144.

(2) أنظر: الدوري، نشأة علم التاريخ عند العرب، ص 25، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ص 62. عبد الأمير دكسن، مظهر من مظاهر الحكم في بلاد الشام، بحث ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لتاريخ بلاد الشام، عمان، 1974م. جورج عطية، الجدل الديني المسيحي الإسلامي في العصر الأموي، بحث ضمن أعمال المؤتمر الدولي الرابع لبلاد الشام، عمان، 1986م. فرد دونّر، تطور الوعي التاريخي في المجتمع الإسلامي المبكر، بحث ضمن أعمال مؤتمر كتابة التاريخ الإسلامي: في الإشكالية والمنهج، الجامعة الإسلامية، بيروت، 1997م.

المغتصب (يقصد الخليفة الأموي). وأمر الخليفة عمّاله في مختلف بقاع العالم الإسلامي بنشر الفكرة، وأخْذِ الناس بها، فليؤمن بها الكبير قَسْراً، ويَرْضَعها الصغير ويحبو بها ومعها، لتذلّ أعناق الناس لهم بالجبر الإلهي، ويخضعون لحكمهم على أنه قدَرٌ عليهم أزَلاً، فلما أنكر القدرية ذلك، ودعوا إلى مذهب الإرادة الحرة في الاختيار حاربهم الأمويون[1]، فإلى أي مدى يمكن أن نركن إلى هذا القول؟

أخذ الخوض في القدر يظهر بكثرة في العصر الأموي، وكانت البصرة والشام ثم مدينة الرسول ﷺ من البلدان الإسلامية التي شهدت الاشتغال بالكلام في القدر، وقد أُطلِق على القائلين بأن الناس هم الذين يقدِرون أكسابهم، وأن ليس لله عز وجل في أكسابهم صنعٌ ولا تقديرٌ اسم «القدرية»[2].

كان معبد الجهني (ت بعد 80هـ بقليل) من أوائل الذين نسب إليهم القول بالقدر، وعنه أخذ غيلان الدمشقي[3]، ولكن لا يُعلم إن كان غيلان الدمشقي أخذ مقالة القدر عن معبد الجهني مباشرة بطريق اللقاء بينهما، أو بطريق غير مباشر، وهو أمر لا تذكره المصادر. ولعلّ موت معبد الجهني قبل موت غيلان الدمشقي بعقود، واتفاقهما في مقالة القدر، هو الذي دعا إلى القول بأن غيلان الدمشقي أخذ مقالة القدر عن معبد الجهني، فمعبد الجهني مات بعد عام 80هـ بقليل، ومات غيلان الدمشقي مصلوباً في دمشق أيام هشام بن عبد الملك في عام سابق على عام 118هـ، لأن عبادة بن نسي

(1) أنظر: علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج3، صص 286، 314.

(2) البغدادي، الفرق بين الفرق، صص 94/ 97، 99، 101، الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 47. ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج3، ص 82، الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص 298، 299.

(3) البغدادي، الفرق بين الفرق، صص 96، 98، 101. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي، ترجمة معبد الجهني.

الكندي المتوفى عام 118هـ كان ممن عاصر صلب غيلان[1]، وقد يكون اتفاق غيلان ومعبد في مقالة القدر راجعاً إلى أخذهما الفكرة من مصدر فكري واحد، وبينما لم يمتحن معبد في مقالة القدر، امْتُحِنَ غيلان بها أيام عمر ابن عبد العزيز، وقُتِل مصلوباً أيام هشام بن عبد الملك.

وقد تابعهما في القول بالقدر واصل به عطاء (80 ـ 131هـ) رأس القدرية الواصلية، وعمرو بن عبيد بن باب (80 ـ 144هـ) رأس القدرية العمريّة[2].

ولا شك أن القول في القدر أخذ يتسع وينتشر ويكثر عدد القائلين فيه على تفاوت بينهم في القول فيه، والثبات عليه، والدعوة إليه، أو التوقف فيه، والتوبة والرجوع عنه، شأن الدعوات والحركات الفكرية المختلفة.

فقد ورد عن وهب بن منبه (ت 110هـ أو 114هـ أو 116هـ)[3]، ومكحول بن عبد الله الشامي (ت 112هـ أو 113هـ أو 114هـ أو 116هـ أو 118هـ)[4]، وقتادة بن دعامة السدوسي البصري (ت 117هـ)[5]، وعبد العزيز بن عبد الله الماجشون (ت 164هـ)[6]، أنهم كانوا قد قالوا بالقدر (أي بنفي القدر) ثم رجعوا عنه، وجاء عن عطاء بن يسار (ت 103هـ)، وعبد الله بن أبي نجيح المكي (ت 132هـ)، وعوف بن أبي جميلة البصري (ت 146هـ)، وعباد بن منصور البصري (ت 152هـ)، وثور بن يزيد الكلاعي الحمصي (ت 153هـ)، وهشام الدستوائي (ت 154هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (156هـ أو 157هـ) أنهم

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.
(2) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص‌ص 96، 100 ـ 101، المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 104.
(3) ابن قتيبة، المعارف، ص 268.
(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج5، ص 281، ترجمة أبو عبد الله مكحول الشامي.
(5) ياقوت، معجم الأدباء، ج17، ص 9، ترجمة قتادة بن دعامة السدوسي.
(6) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص 437، ترجمة عبد العزيز بن عبد الله الماجشون، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص‌ص 310 ـ 312، ترجمة عبد العزيز بن عبد الله الماجشون.

كانوا يقولون بالقدر ـ وغيرهم كثير[1].

أسباب نشوء القدرية:

رأى بعض الباحثين[2] أن مسألة الاختيار والجبر كانت من أولى المسائل التي واجهت العقل في تاريخ الفكر البشري، وهي مسألة شغلت الفلاسفة ورجال الدين، وبحثها فلاسفة اليونان، فقال الرواقيون منهم بالجبر والاستسلام للقضاء والقدر، وقال الأبيقوريون بحرية الإرادة في الاختيار وأن لا دخل لله في إرشاد الناس وتسييرهم[3].

ودخل في الإسلام أناس من أهل الأديان المختلفة، وكانت رؤوسهم مملوءة بأديانهم القديمة، وكانت هذه الأديان تسلّحت من قبل بالفلسفة اليونانية، كما كانت البلاد الإسلامية مملوءة بأصحاب هذه الأديان الذين ظلوا على دينهم، وكانوا يجادلون المسلمين ويطارحونهم المسائل الدينية المختلفة، ومما ذكر في هذا الجانب، أن عمر بن الخطاب لما خطب الناس بالجابية في الشام قال: من يهد الله فلا مضلّ له ومن يضلل فلا هادي له. فردّ عليه الجاثليق رأس النصارى، وكان يحضر الاجتماع، وقال: إن الله يهدي ولا يُضل، فكذّبه عمر[4]. ومن المعلوم أن غيلان الدمشقي أحد أقطاب القدرية

---

(1) ابن قتيبة، المعارف، صص 202، 206، 268. وانظر تراجم هؤلاء الأعلام عند الذهبي، سير أعلام النبلاء.

(2) أنظر: أحمد أمين، فجر الإسلام، ص 283.

(3) الرواقية: فلسفة يونانية نشأت على يد «زينون» قبل عام 300ق.م بقليل في أثينا، وانتحر عام 260 ق.م. وقُدّر لها أن تكون أعظم مدرسة فلسفية حتى ظهور الأفلاطونية الحديثة في القرن الثالث الميلادي. وأما الأبيقورية، فهي فلسفة تنسب إلى أبيقور (342 ق.م ـ 270 ق.م)، وكانت تنافس الرواقية. أنظر: ول ديورانت، قصة الحضارة، ج1، م3، ص 203. أنظر: ول ديورانت، قصة الحضارة، ج3، م2، صص 166 ـ 169، 184 ـ 187.
The Oxford English Dictionary, Epicure, Epicureanism, Collier's Encyclopedia, Epicureanism, Stoicism, Encyclopedia Americana Epicureanism, Stoicism.

(4) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عبد الله بن الحارث بن نوفل.

في العصر الأموي، كان من أهل الشام، وكان قبل إسلامه قبطياً[1]. كما كانت بعض الكتب ترجمت من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية مما ساعد على وجود الأفكار الفلسفية في المجتمع الإسلامي.

وإضافة إلى ذلك، فإن القرآن الكريم وهو الأساس الذي بنى المتكلمون من القدرية وغيرهم، كلامَهم في القدر عليه اشتمل على آيات متشابهات منها آيات تصف جانباً من أفعال الإنسان بما يشعر بالاختيار، كقوله تعالى: ﴿**وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾ (سورة الكهف، آية 29). وقوله تعالى: ﴿**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾ (سورة البقرة، آية 185) وآيات أخرى من الآيات المتشابهات تصف جانباً آخر من أفعال الإنسان بما يشعر بالجبر، كقوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون**﴾ (سورة البقرة، آية 6)، وقوله تعالى: ﴿**ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم**﴾ (سورة البقرة، آية 7).

فكان من جرّاء ذلك أن أثيرت مسألة القدر، وهل الإنسان في أفعاله مسيّر أم مخيّر؟[2].

وبذلك ذهب هذا التفسير في نشوء القدرية إلى أن الاشتغال بالقدر كان عملاً فكرياً أفرزته العوامل الآنفة الذكر، ولا تبعة على الأمويين في نشوء القدرية.

وهناك من نفى أن يكون المسلمون في بحث الاختيار والجبر تلاميذ للمسيحيين أو لليونان، وأكد أن هذه المسألة كانت من بنية المجتمع الإسلامي، وكانت فقط معارضة سياسية لبني أمية، وأن النصوص التي استند

(1) أنظر: ابن قتيبة، المعارف، ص 212.

(2) أنظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة معبد الجهني. ابن خلدون، المقدمة، ص 617. أحمد أمين، فجر الإسلام، ص‌ص 299، 300، 303. جورج عطية، الجدل الديني المسيحي الإسلامي في العصر الأموي وأثره في نشوء علم الكلام، ص‌ص 423 ـ 426.

أصحاب الاختيار والجبر على العقل في تفسيرها تؤكد ذلك، ولكنه لم ينكر أن تكون مجادلات المسيحيين ومناقشتهم للمسلمين عامة قد عاونت على إنشاء علم الكلام[1].

ففي البصرة، التي شهدت ظهور القدرية قبل غيرها من البلدان كما قيل، أدت البنية السكانية لها حيث ملتقى جميع الأجناس والأعراق وتزاحم الآراء وتضارب نظم العيش وطرز الحياة، وكثرة الأموال التي أغدقها بنو أمية عليهم، أدى ذلك إلى انتشار حياة الترف والانغماس فيه وارتكاب المعاصي، وراح الناس يتعلّلون في ارتكاب المعاصي بالقَدَر الذي لا محيص لهم عنه، وشجع بنو أمية هذا الاتجاه وعملوا على نشر فكرة الجبر الإلهي، لذلك، وحسب قول هذا الباحث، اندفع معبد الجهني يناهض هذه الفكرة وينفيها أشدّ النفي لأنها استلاب لإرادة المجتمع الحرة في الاختيار، وشلّ لقواه، وأعلن معبد، أن لا قَدَر والأمر أُنُف، أي لم يسبق قَدَرٌ بالأعمال التي يرتكبها الناس وأن كل شيء يحدث دون سابق تقدير، فاستجاب له بعض الناس، وانتشرت القدرية من البصرة إلى غيرها[2].

وفي الوقت الذي أكد هذا الباحث مسؤولية الأمويين عن فكرة الجبر الإلهي والمشيئة الإلهية التي لا رادّ لها، ذكر ثانية، أن هناك من قام يردّ على القدرية لا باسم بني أمية ولكن من خلال تأويل عقلي وهم المجبرة الأوائل، أي الجبرية أو الجهمية، وكانوا أيضاً حاجة من حاجات المجتمع ونزوة من نزواته[3]، وبذلك فإن الباحث لا يجعل الجبرية من صنع الأمويين أو صنيعة لهم أقاموهم في وجه القدرية، مع أن الجبرية من أنفع الوسائل التي تخدم أغراض الأمويين في فكرة الجبر.

وذهب آخر إلى القول في تفسير نشوء القدرية إلى القول بأن الاختيار

---

(1) النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج3، ص‌ص 100، 315.

(2) المرجع نفسه، ج3، ص‌ص 244، 314 ـ 316.

(3) المرجع نفسه، ج3، ص 327.

والجبر ظاهرتان متلازمتان لكل جماعة ذات عقيدة دينية، فالجبرية ظاهرة نفسية للجماعة الإنسانية المتدينة على العموم يقابلها الاختيار ظاهرة نفسية عامة للجماعة المتدينة أيضاً، فإذا عثر المؤرخ الديني على إحداهما في جماعة مؤمنة، فلا بد أن يعثر عند التفتيش في اعتقاداتها على الظاهرة الأخرى[1].

عند اليهود، دار النقاش العقلي حول القدر والجبر والاختيار، وقال القراءون منهم وهم النصّيون أو الحرفيون الذين يتّبعون النص حرفياً ولا يتجاوزونه مخالفة الزلل والوقوع في الخطأ، قالوا بالجبر، وقال الربانيون بالاختيار. وعند النصارى، قال اليعاقبة منهم ومذهبهم قريب من مذهب أصحاب النص، بالجبر، وقال النساطرة ومذهبهم قائم على التأويل والعقل، بالاختيار، ووجدت عقيدة الاختيار وعقيدة الجبر عند المسلمين لا على أنهما منقولتان عن غيرهم بل على أنهما من تطورات الاعتقاد في جماعتهم[2]، ولكنه أكد على وجود التأثير المتبادل بين الطوائف الدينية المختلفة، من غير أن ينفذ ذلك إلى أساس العقيدة، وإنما يكون التأثّر والتأثير بين الجانبين في كيفية معالجة المشكلة ووجوه حلها، وفي هذا الإطار، ذهب إلى القول بتأثر المسلمين في مسألة الاختيار والجبر بأهل الديانات المختلفة، وساعد على ذلك ما جاء في القرآن الكريم من آيات يوحى ظاهرها بوجه من الوجهين في تحديد علاقة الإنسان بالله كآيات الجبر وآيات الاختيار[3].

ومع أن هذا الاتجاه في تفسير نشوء القدرية لا يكاد يخرج عن التفسيرين السابقين، إلاّ أنه لم يشر إلى مسؤولية الأمويين في نشوء القدرية أو الجبرية، وإنما ردّ ذلك إلى نفسية الجماعة المتديّنة، وتأثرها بالعوامل الفكرية والثقافية الداخلية والخارجية المحيطة بها.

والقدر المشترك بين هذه التفسيرات التي تعرّضت لنشوء القدرية هو

---

(1) محمد البهي، الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي، ص 102.
(2) المرجع نفسه، صص 100، 102.
(3) المرجع نفسه، صص 74، 195، 196.

الاتفاق على أثر الأفكار الفلسفية اللاهوتية التي نفذت إلى المجتمع الإسلامي وأبنائه من جهة، وطبيعة النصوص القرآنية الممثلة بالآيات المتشابهات في مجال العلاقة بين الله وأفعال الإنسان من جهة أخرى.

ولكن أحد هذه التفسيرات انفرد بذكر عامل آخر جعله الأساس في نشوء القدرية وهو قيام الأمويين بتبني فكرة الجبر الإلهي وتشجيعها بين الناس، مما أدى إلى قيام القدرية بنفي فكرة الجبر، وإعلان مذهب الإرادة الحرة في الاختيار، ونشوء مذهب القدرية وقيام فرقتهم الكلامية.

والواقع أن الدليل على نشوء القدرية والدعوة إلى مذهب الإرادة الحرة، لا يقف عند النصوص القرآنية التي استند القدرية إليها في مقولتهم فحسب، كما ظن صاحب هذا التفسير، وإنما يتعدّاها إلى معرفة المصدر الذي استقى القدرية الفكرة منه، والفكرة، أي مذهب الإرادة الحرة، كما أشارت الشواهد العديدة موجودة، قبل ظهور الإسلام، في البلاد التي فتحها المسلمون، وبين أهل الديانات الذين التقى بهم المسلمون وعاشوا بين ظهرانيهم وثار الجدل الفكري والنقاش العقائدي معهم، ولذلك فإن أصل الفكرة جاء ابتداء من خارج الفكر الإسلامي، ولم يُؤثَر عن السَّلف أنهم تداولوها، وقام المسلمون الذين نفذت الفكرة إليهم واستهوتهم يعارضونها بالنصوص القرآنية، فما وافق الفكرة من النصوص القرآنية اعتمدوه دليلاً وحجة، وما لم يوافقها من النصوص القرآنية عمدوا إلى تأويله بما يتفق وإياها.

أما ما قيل عن الحال في البصرة الذي سبقت الإشارة إليه، فالمعلوم أن البصرة مركز تجاري وملتقى للأعراق والأجناس، وكان حبل الأمن فيها قد اختلّ كثيراً في أيام الفتنة (35 ـ 41هـ)، ولما كان عام الجماعة 41هـ، ولّى معاوية بن أبي سفيان على البصرة عبد الله بن عامر بن كريز، ولما وجده معاوية سهلاً ليناً ويضعف عن الأخذ على أيدي السفهاء، عزله وولّى زياد بن أبيه (45 ـ 53هـ)، فساسها زياد بالحزم والشدة، وجرّد في أهل الذنوب والمعاصي السيف حتى استقامت له طوعاً وكرهاً، وخلفه ابنه عبيد الله بن زياد، فساسها بسياسة أبيه، وخرجت البصرة بعد موت يزيد بن معاوية إلى

طاعة عبد الله بن الزبير عام 64هـ، ثم دخلت في طاعة عبد الملك بن مروان عام 74هـ، فولّى عبد الملك عليها الحجاج بن يوسف الثقفي (75 ـ 95هـ)، وكان الحجاج يقلّد في سياسته زياد بن أبيه، ومات الحجاج عام 95هـ أي بعد موت معبد الجهني صاحب القدرية[1].

والملاحظ، أن الفسق والمعاصي في البصرة كانت وليدة الأوضاع السياسية والأمنية، وقد عالجها الأمويون بالسيف، وعالجوها بالشدة والحزم وليس بأفكار الجبر الإلهي.

وإذا قبلنا الروايات التي ذكرت بعض أسماء متأخري الصحابة الذين تبرأوا من القدرية، وجدنا عام 57هـ أو عام 58هـ يمثّل العام الذي نشأت القدرية قبله، وهي الفترة التي تتفق وولاية زياد وابنه عبيد الله على البصرة من قبل الأمويين، وهي فترة تمتعت البصرة فيها بالهدوء والاستقرار والأمن، وهو حال يدعو إلى ربط نشوء القدرية بالتفاعلات الفكرية والقضايا العقائدية التي أثارها تسرّب الأفكار الفلسفية اللاهوتية إلى المجتمع الإسلامي وإطلاع المسلمين عليها وتأثرها بها.

موقف المسلمين من القدرية:

لم تنشأ القدرية، بالمفهوم الذي أشرنا إليه سابقاً، مع نشأة الإسلام وضمن أصول الفكر الإسلامي وفروعه التي أعلن الرسول ﷺ عن اكتمالها في حجة الوداع، وإنما جاءت نشأتها كما رأينا في فترة تالية على ظهور الإسلام، فلما أظهر القدرية مقالتهم، جاء قولهم جديداً على المسلمين، وكان سابقة جريئة في العقيدة، إذ تناولوا العلاقة بين الله وأفعال الإنسان، وجعلوا أفعال الإنسان من عمله لا من عمل الله وإرادته ومشيئته، مما أثار ثائرة المسلمين واندفع العلماء للرد عليهم وبيان خطئهم.

(1) أنظر: أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج5، صص 212، 216 ـ 223، ج6، صص 202 ـ 206.

فأنكر أبو هريرة (ت 57هـ أو 59هـ)، وعقبة بن عامر الجهني (ت 58هـ)، وعبد الله بن عباس (ت 68هـ)، مقالتهم، ومما روي عن ابن عباس أنه قال: إيّاك والنظر في النجوم، فإنه يدعو إلى الكهانة، وإيّاك والنظر في القدر، فإنه يدعو إلى الزندقة، وإيّاك وشتم أصحاب الرسول، فيكبّك الله في النار على وجهك إلى يوم القيامة[1].

وروى عبد الله بن عمر (ت 74هـ)، وهو آخر من مات بمكة من الصحابة عن النبي ﷺ أنه قال: «القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم»، ولما سأله يحيى بن يعمر في أثناء الحج عن الذين يزعموا أن لا قدر، والأمر أُنُف، قال له عبد الله: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وهم براءٌ مني، ولو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قَبِلَ الله منه حتى يؤمن بالقدر[2]. وحمل عليهم جابر بن عبد الله (ت 78هـ)، وإبراهيم بن محمد الغزاري (ت 88هـ)، وكان إبراهيم يطلب إلى من كان يرى رأي القدرية أن لا يحضر مجلس علمه[3].

وأنكر مقالتهم أنس بن مالك (ت 91هـ أو 93هـ)، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة، وقيل عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت 106هـ)، والقاسم بن محمد بن أبي بكر (ت 108هـ)، وهما من أئمة الناس وخيارهم وفقهائهم في الحجاز، أنهما كانا يلعنان القدرية[4].

---

(1) أنظر: أبو نعيم الأصفهاني، أخبار أصفهان، ج1، ص 324، البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 15.

(2) أحمد بن حنبل، المسند، ج2، ص 86. أبو داود، السنن، ج4، باب القدر. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان. أبو نعيم الأصفهاني، المسند المستخرج من صحيح مسلم، ج1، ص 103. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج10، كتاب الإيمان، ص 118 ـ 119.

(3) ياقوت، معجم الأدباء، ج10، ص 210، ترجمة إبراهيم بن محمد الغزاري.

(4) ابن قتيبة، المعارف، ص‌ص 76، 80. البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 15، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص‌ص 53 ـ 59، ترجمة القاسم بن محمد بن أبي بكر.

وجعل بكر بن عبد الله المزني البصري (ت 108هـ) على نفسه أن لا يسمع رجلين يتنازعان في القدر إلاّ قام فصلى ركعتين تجنّباً للدخول في الحديث في القدر، وقال الحسن البصري (ت 110هـ)، من كفر بالقدر كفر بالإسلام[1].

وكان مكحول الشامي (ت 113هـ أو 116هـ)، يدعو إلى هجر غيلان الدمشقي لقوله في القدر. ونهى ميمون بن مهران (ت 117هـ) الناس عن مجالسة أهل القدر، وقرن النهي عن مجالستهم مع النهي عن تعلّم التنجيم والنهي عن سبّ الصحابة رضوان الله عليهم[2]، وهو قول ابن عباس الآنف الذكر.

وكان رجاء بن حيوة الكندي (ت 112هـ)، وعبادة بن نسي الكندي (ت 118هـ)، وعدي بن عدي الكندي (ت 120هـ) وهم من قيل فيهم أن الله تبارك وتعالى ينزل بهم الغيث، وينصر بهم على الأعداء، وغيرهم من علماء الشام كثير، ـ ينكرون مقالة القدرية، وأنكرها نمير بن أوس الأشعري (ت 122هـ)، وربيعة الرأي بن أبي عبد الرحمن (ت 136هـ)[3].

وقال سليمان بن طرخان (ت 143هـ)، لو كُشِفَ الغطاء لعلمت القدرية أن الله ليس بظلاّم للعبيد، وكان لا يُحدّث من الناس من كان يعتقد مقالة القدرية، وقال محمد بن شهاب الزهري، الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحّد ولم يؤمن بالقدر كان ذلك ناقضاً توحيده[4].

(1) البَسَوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 147. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج4، ص 533، ترجمة بكر بن عبد الله المزني.

(2) ابن قتيبة، المعارف، ص 198، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص 71، ترجمة ميمون بن مهران. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.

(3) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عبادة بن نسي الكندي، عدي بن عدي الكندي. البَسَوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 390، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ترجمة نمير بن أوس.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، صص 195 ـ 202، ترجمة سليمان بن طرخان، ج5، صص 326 ـ 343، ترجمة محمد بن شهاب الزهري.

وتبرّأ منهم أبو حنيفة النعمان (80 ـ 150هـ) صاحب المذهب، وجعل من أهل الجماعة مَن يؤمن بالقدر خيره وشرّه، ولا يتكلم في الله عز وجل بشيء، وقال للقدرية الذين أرادوا مناظرته، أمَا علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظراً ازداد حيرة[1].

وقال مسعر بن كدام الهلالي (ت 152هـ) الإمام الثبت وشيخ العراق: التكذيب بالقدر أبو جاد الزندقة، أي أول الزندقة[2]، وأنكر الأوزاعي (ت 157هـ) فقيه أهل الشام، قول القدرية، ولقيه ذات يوم ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي (ت 153هـ)، وكان ثور يقول بالقدر، فمدّ ثور يده لمصافحة الأوزاعي، فأبى الأوزاعي أن يمدّ يده وقال: يا ثور، لو كانت الدنيا، لكانت المُقاربة، ولكنه الدين[3].

وكان عكرمة بن عمار (ت 159هـ) من أهل اليمامة، يخاصم أهل القدر في دمشق، ويرفض أن يحدّثهم، وكان يخرجهم من مجلس درسه[4].

وأما إمام مدينة الرسول ﷺ، وصاحب المذهب مالك بن أنس (93 ـ 179هـ)، فكان يعدّ القدرية أهل سخافة وطيش جعلوا دينهم تبعاً للجدل، وكانوا برأيه بئس الأقوام، لا يُسلّم عليهم واعتزالهم أحبّ، وكان يقول: لا يزال أهل بلدنا ـ أي أهل المدينة ـ يكرهون القدر ورأي جهم وكلّ ما أشبهه[5].

وكان أبو يوسف القاضي (113 ـ 182هـ) يتبرأ من القدرية[6].

(1) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة، ص 163 ـ 164.
(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص 168، ترجمة مسعر بن كدام.
(3) البَسَوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 386، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص 344، ترجمة الأوزاعي.
(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج7، ص 138، ترجمة عكرمة بن عمار.
(5) ابن عبد البر، الانتقاء، صص 33 ـ 37.
(6) البغدادي، الفَرق بين الفِرق، ص 156.

وقال عبد الله بن المبارك (118 ـ 181هـ)، أحد الأئمة الأعلام وحفاظ الإسلام:

أيها الطالب علماً إيتِ حمّاد بن زيد

ودَع البدعة من آثار عمرو بن عبيد[1]

ومع أن الشافعي (150 ـ 204هـ) ولد ومات خارج إطار العصر الأموي، فإنه كان صاحب مدرسة فكرية في الفترة التي تتصل مباشرةً بنشوء القدرية، وكانت تمثل اتجاهاً واسعاً في المجتمع الإسلامي، وحظيت عند المسلمين بالرضا والانتشار، ولم تختلف في رأيها في القدر عن مدرسة أبي حنيفة ومالك، فكان الشافعي يقول: لو علم الناس ما في الكلام والأهواء لفرّوا منه كما يفرّون من الأسد، وكان حكمه فيهم، أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأخذ في الكلام[2]. ورجع عن قبول شهادة القدرية وأهل الأهواء وبه قال مالك وفقهاء المدينة[3].

وكانت دعوة العلماء الناس إلى هجر القدرية، وأن لا يسلّموا عليهم، ولا يجيبوا دعوتهم، ولا يزوّجوهم، ولا يعودوا مرضاهم، ولا يصلّوا على جنائزهم ولا يمشوا فيها، من الوسائل التي اتُّبعت في الإنكار عليهم وردعهم[4].

ولا بد من الإشارة إلى أن هؤلاء الذين ذكرنا من العلماء الأعلام في بيان موقف المسلمين من القدرية لم نذكرهم على سبيل الحصر، وإنما كانوا

---

(1) المزّي، تهذيب الكمال، ج16، ص9، ترجمة عبد الله بن المبارك.
(2) ابن عبد البر/الانتقاء، ص 80.
(3) البغدادي، الفَرق بين الفِرق، ص 156.
(4) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 81. ابن حنبل، المسند، م2، ص 86. البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 14 ـ 15. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.

أمثلة وشواهد توزّعت بين سنيّ قيام القدرية ونشوء فرقتهم، وكانوا بعض من حفظت الكتب أسماءهم ومقالتهم في الإنكار على القدرية.

فلماذا أنكر هؤلاء العلماء مقالة القدرية ونابذوهم؟ هل كان ذلك لبدعة القدرية وخروجهم على مذهب السلف في القدر، أم كان ذلك ممالأةً من العلماء للأمويين ومواطأةً لهم في ما اتُّهم به الأمويون من القول بالجبر الإلهي الذي ثار القدرية عليه، وأراد القدرية بذلك أن يزلزلوا قواعد سلطان بني أمية التي ترتكز إليه؟

مذهب أهل السنة والجماعة في القدر:

كان القرآن الكريم ينزل منجّماً، ويقوم الرسول ﷺ بتبيانه لأصحابه قولاً وعملاً، ولم يكن ما تشابه من آياته يثير فيهم آنذاك ما أثار في فترة تالية من الاختلاف في فهم مسألة القدر وغيرها، فهم أهل لغة القرآن والعارفون بأساليب البيان وعاشوا أولاً بأول نزول الآيات وأسبابه وظروفه وأدركوا زمان الوحي وشرف صحبة الرسول ﷺ، وأزال نور الصحبة عنهم ظُلَم الشكوك والأوهام، فلم يروا تناقضاً في ما تشابه من آياته يحتاج إلى التوفيق، بل فهموا كل آية في الجانب الذي جاءت تصفه أو تقرره، واعتبروها وصفاً لواقع أو تقريراً لحقيقة، وفهموها فهماً مجملاً، واكتفوا بهذا الفهم، وساروا مع منهج القرآن في تلقّي آياته وفهمها، ولم يروا فضيلةً في الدخول في تفصيل الآيات المتشابهات والجدال فيها، وابتعدوا عن الخوض في المسائل الجدالية الاعتقادية ونهوا عنها[1].

وقد أشار مالك بن أنس (93 ـ 179هـ) إلى ذلك فقال: «الكلام في الدين كلّه أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا (أهل مدينة الرسول ﷺ) يكرهون القدر، أي القول في القدر والجدال فيه، ورأي جهم وكلّ ما أشبهه، ولا أحب الكلام إلاّ في ما كان تحته عمل، فأما الكلام في الله فالسكوت عنه، لأني

(1) ابن عبد البر، الانتقاء، صص 33، 37، طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج2، ص 30 ـ 31.

رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلاّ ما كان تحته عمل، وكان يتمثل:

وخير أمور الدين ما كان سنّةً وشر الأمور المحدثات البدائع[1]

وما أشار إليه مالك من خُلُق ومنهج في فهم القرآن الكريم ومعانيه وأفكاره كان وَصَلَهُ من عصر الصحابة الذين شهدوا الصورة العملية للقرآن الكريم ورأوا التطبيق الحي لما جاء فيه، وحَمَلَ عِلْمَ هذا الخُلُق جيلٌ عن جيل حتى صار إلى مالك بن أنس.

ومن مظاهر هذا الخلق القائم عند الصحابة على الفكر العملي لا الجدل النظري، أنّ عمر بن الخطاب خرج عام 17هـ، يريد الشام ومعه المهاجرون والأنصار، فلما وصل إلى سرْغ[2]، بلغه خبر انتشار الطاعون بالشام، فقام يشاور من معه من المهاجرين والأنصار فاختلفوا بين الرجوع ومواصلة المسير، فاختار عمر الرجوع، فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال عمر: لو غَيْرك قالها يا أبا عبيدة، نعم نفرّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له عدوتان: إحداهما خصيبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ وبهذا الفهم استوى عند عمر الرجوع ومواصلة السير في القدر، أي في علم الله[3].

وانقضى الصدر الأول من الصحابة، ثم أخذ يظهر الجدال والمراء في الدين بين الناس[4]، وكان من ذلك الجدال الجدل في القدر، فلما أعلن القدرية مقالتهم، وادّعوا أن أعمال الإنسان من صنعه وليست من صنع الله، أنكر الناس هذا القول الذي لا عهد لهم به من قبل، ولا سمعوا به عن

(1) ابن عبد البر، الانتقاء، ص‌ص 33، 37.
(2) سرْغ: قرية بوادي تبوك بين الحجاز والشام، ياقوت، معجم البلدان، مادة سرْغ.
(3) أنظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الطاعون، مسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطاعون، أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج4، ص‌ص 56 ـ 58.
(4) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ج2، ص 31.

السلف، وكان قول القدرية عند الناس باطلاً، سواء من حاجّهم من الناس أم من كانت حجته منهم دون حجة القدرية، فقد رُوي عن حسان بن عطية المحاربي (ت 130هـ) أنه قال لغيلان الدمشقي، أما والله، لئن كنت أعطيت لساناً لم نُعطَه، إنّا لنعرف باطل ما تأتي به، وقيل أنه قال له: يا غيلان، إن يكن لساني يَكِلّ عن جوابك، فإن قلبي يُنكر ذلك[1].

استند من قام يردّ على القدرية إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وكانت ردوداً فردية وجزئية كوّنت بمجموعها الردّ باسم أهل السنة والجماعة على مقولة القدرية الوليدة.

ومن الآيات الكريمة التي استشهد بها هؤلاء العلماء: قوله تعالى: **﴿وما تشاؤون إلاّ أن يشاء الله﴾** (سورة الإنسان، آية 30)، وغيرها من آيات المشيئة التي تكررت في القرآن الكريم أكثر من أربعين موضعاً في سورة «البقرة» و«آل عمران» و«النساء» و«الأنعام» وغيرها[2]، وقوله تعالى: **﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾** (سورة القمر، آية 49)، وقوله تعالى: **﴿وإن من شيء إلاّ عندنا خزائنه وما ننزله إلاّ بقدر معلوم﴾** (سورة الحجر، آية 21)، وقوله تعالى: **﴿وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله﴾** (سورة النساء، آية 78)، وقوله تعالى: **﴿قل لن يصيبنا إلاّ ما كتب الله لنا﴾** (سورة التوبة، آية 51)، وقوله تعالى: **﴿ونفس وما سوّاها فألهمها فجورها وتقواها﴾** (سورة الشمس، آية 7، 8)، وغير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة.

واستشهدوا بالأحاديث النبوية الشريفة، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب أنه لما سُئل عن تفسير قوله تعالى: **﴿وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألستُ بربكم﴾** (سورة الأعراف، آية 172).

قال عمر بن الخطاب (ت 23هـ) سمعت رسول الله ﷺ يُسأل عنها، فقال

---

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.

(2) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج13، ص 449، باب في «المشيئة والإرادة».

رسول الله ﷺ: «إن الله تبارك وتعالى خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذريّة، فقال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون» فقال رجل: يا رسول الله، ففيم العمل؟ قال، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله إذا خلق العبد للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيُدخله به الجنة، وإذا خُلق العبد للنار، استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار، فيُدخله به النار»[1].

وعن علي بن أبي طالب (ت 40هـ) قال: كنا جلوساً مع النبي ﷺ ومعه عود ينكتُ به في الأرض فنكس وقال: ما منكم من أحد إلاّ قد كُتب مقعده من النار أو من الجنة، فقال رجل من القوم: ألا نتّكل يا رسول الله؟ قال: لا، اعملوا، فكل ميسر، ثم قرأ: ﴿**فأما من أعطى واتّقى وصدّق بالحسنى فسنيسّره لليسرى وأما من بَخِل واستغنى وكذّب بالحسنى فسنيسّره للعسرى**﴾ (سورة الليل، آية 10)»[2].

وعن عمران بن حصين الخزاعي(ت 52هـ) قال: «قال رجل: يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟ قال: نعم، قال: فلِمَ يعمل العاملون؟ قال: كل يعمل لما خُلق له، أو لما يُيسر له»[3].

وعن طاوس اليماني (ت 106هـ) قال: «أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شيء بقدر، وقال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ، كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز»[4].

---

(1) مالك بن أنس، الموطأ، كتاب القدر، البسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 356. أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في القدر. الترمذي، الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، كتاب التفسير، سورة الأعراف.

(2) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب القدر، باب «وكان أمر الله قدراً مقدوراً»، د 11، ص 494. أبو داود، السنن، باب في القدر.

(3) المصدر نفسه، كتاب القدر، باب جفّ القلم على علم الله، ج11، ص 491.

(4) مسلم، صحيح مسلم، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب القدر، ج11، ص 478.

وبرواية عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب أنه جاء في كلام جبريل عليه السلام للرسول ﷺ عن الإيمان: «... وتؤمن بالقدر خيره وشره»، وفي رواية: «... وتؤمن بالقدر كله»، وفي رواية: «... وتؤمن بالقدر خيره وشره، وحُلوه ومره من الله»[1] وغير ذلك من الأحاديث النبوية الشريفة.

وروي عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر برواية قصيدة لبيد التي يقول فيها:

إن تقوى ربّنا خير نفل   وبإذن الله ريثي وعَجل
أحمد الله فلا ندّ له   بيديه الخير ما شاء فعل
من هداه سبل الخير اهتدى   ناعم البال ومن شاء أضلّ[2]

وقد انتهى هؤلاء العلماء من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار عن السلف إلى القول بأن أعمال الإنسان ليست من صنعه، وإنما هي بعلم الله وتقديره وإرادته ومشيئته، وأن الأمور كلها بتقدير الله، ولا يجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمّنه علم الله[3].

والملاحظ أن هؤلاء العلماء الذين قدّموا باسم «أهل السنة والجماعة» هذا الفهم لمسألة القدر باعتباره فهماً للسلف، كانوا يضعون نصب أعينهم في أثناء ذلك مقالتين هما: مقالة القدرية ومقالة الجبرية.

أما مقالة القدرية، فهي المقالة التي انبروا للردّ عليها ودحضها، ولم يفتأوا يذكرون خطأها في كل موضع وإشارة من آية أو حديث وجدوا الأعمال

(1) مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان.
(2) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، باب في المشيئة والإرادة، ج13، ص 449.
(3) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج1، كتاب الإيمان، ص 118 ـ 119. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج11، كتاب القدر، ص‌ص 478، 493، 512، 515. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج13، كتاب المشيئة والإرادة، ص‌ص 445 ـ 452.

تُنسب فيها إلى الله لا إلى الإنسان خلافاً لقول القدرية، ونَفَوْا أن يكون الله ظالماً إذا عذّب من يطيعه، لأن الجميع مُلكه، وله الأمر كله، يفعل ما يشاء ولا يُسئل عما يفعل[1].

وأما مقالة الجبرية، فقد نشأت للردّ على القدرية أيضاً، وذهبت إلى القول بأن الإنسان مجبور على أفعاله، ولا استطاعة له على الكسب، وأن لا فعل ولا عمل لأحد غير الله، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز[2]، وبين هاتين المقالتين كان قول علماء أهل السنة والجماعة يبعد من قول القدرية ويغايره، ولكنه يقترب من قول الجبرية ويختلط به أحياناً ويصبح القولان واحداً، وهو ما ليسوا به بمؤمنين، ولذلك قالوا في أثناء تعرّضهم للحديث الذي تناول تحاجّ آدم وموسى عليهما السلام عند الله، وليس في الحديث حجة للجبرية، ولا يعني القضاء والقدر الجبر وقهر العبد، وقالوا أيضاً: والجبرية والقدرية من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار، والطريق المستقيم القصد[3]، وأما ما كان يفهم من قولهم بأن أعمال الإنسان وعداده في الجنة أو في النار بعلم الله ومشيئته، هو جبر للإنسان وسلب لحرية إرادته في الاختيار، فإنهم أكّدوا أنه ليس جبراً، وأنه حال لا يدعو إلى التواكل، ولا تسقط به التكاليف الشرعية وجريان الأحكام الشرعية على العباد بأفعالهم، وأن عمل الإنسان في العاجل دليل على مصيره في الآجل، وأن العمل هو الطريق إلى الجنة أو إلى النار، وأن اقتران العمل بتيسير الله، (يشيرون إلى ما جاء في الحديث النبوي: كل ميسر لما خُلق له)، رد على الجبرية، لأن التيسير ضد الجبر، والجبر لا يكون إلاّ عن كُره ولا يأتي الإنسان الشيء بطريق

(1) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج11، ص 513، باب من يعوذ بالله من درك الشقاء. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج13، ص 449، باب في المشيئة والإرادة.

(2) البغدادي، الفرق بين الفرق، صص 199، 200، 327، 328. الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 85.

(3) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج11، صص 505، 509، 512، باب تحاجّ آدم وموسى عليهما السلام عند الله.

التيسير، وقالوا: بأن المآل خاص بالله وهو علم الله ولا يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرّب، ومحجوب عن المكلّف، أي الإنسان، ولكون الإنسان لا اطّلاع له على المآل المحجوب، فعليه أن يبذل جهده، ويجاهد نفسه في عمل الطاعة، ولا يترك وَكولاً إلى ما يؤول إليه أمره فيُلام على ترك المأمور ويستحق العقوبة، وليس على أحد النظر في القدر المغيّب ولكنه عليه العمل بالحزم[1].

وتأكيد علماء أهل السنة والجماعة على الانفصال والاستقلال في مسألة القدر عن القدرية والجبرية سببه تعلقهم بمفهوم السلف عن الإيمان الذي كانوا يعيشونه عملياً، وكانوا يرونه مغايراً لقول القدرية والجبرية في القدر، ولكنهم اضطُرّوا أمام الجدل العقائدي مع هذه الفرق، أن يصوغوا قولهم صياغة نظرية كلامية مثلها معتمدين في ذلك على النصوص وفهمها للردّ عليها. وعليه، فقد يكون في ما تقدم من الكلام في موضوع القدر[2]، ما يدل على أن المسألة

(1) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 30. ابن حجر، فتح الباري، ج11، ص 477، كتاب القدر، ص 493، باب جف القلم على علم الله.

(2) يعد موضوع «القضاء والقدر» من الموضوعات العقائدية التي تتصل بالحياة البشرية اتصالاً حيوياً، وقد تعرض لبحثه العلماء قديماً وحديثاً، وفي (العصر الحاضر) وجد بعض العلماء الذين قاموا بدراسته، أن كلمتي «القضاء والقدر» لم يجر استعمالهما مجتمعتين معاً من قبل أحد كاسم واحد، لا في القرآن ولا في الحديث ولا في اللغة ولا في كلام العلماء، إلاّ بعد ترجمة الفلسفة اليونانية ووجود المتكلمين. فالمتكلمون هم الذين اصطلحوا على وضع اسم «القضاء والقدر» للموضوع الذي أخذوه عن الفلسفة اليونانية، وأما الآيات والأحاديث التي تضمنت ألفاظ «القضاء» و«القدر» فإنها تتحدث عن «صفات الله» وعن «أفعال الله»، وتُفسّر بمعانيها اللغوية أو الشرعية، ولا شأن لها بموضوع «القضاء والقدر» الذي يبحث في «أفعال الإنسان» بحثاً عقلياً، فالقضاء والقدر هو أفعال العباد وخاصيات الأشياء التي يحدثها العبد فيها، ويجب أن يُبحث على أساس موضوع الثواب والعقاب لا على أساس آخر كعلم الله المحيط بكل شيء، أو إرادة الله المتعلقة بجميع الممكنات، أو اللوح المحفوظ المحتوي على كل شيء، أو الإيجاد من الإنسان أو من الله، فهذه الأسس لا علاقة لها بموضوع الثواب والعقاب. ومن =

بين هذه الأطراف كانت تدور في فلك ديني لا سياسي، ومع ذلك، فهناك من وجّه الاتهام إلى هؤلاء العلماء وقرّاء الشام بأنهم عملاء للأمويين، وأن الأوزاعي كان عميلاً وضيعاً للأمويين عاش في رحابهم يغدقون عليه الأموال، ويشترون دينه ودنياه ويدفعون ثمن فتاويه، وهو يحارب مجتمع المسلمين،

= منظور اتخاذ الثواب والعقاب أساساً لبحث «القضاء والقدر»، أي لبحث أفعال العبد وخاصيات الأشياء والتي يحدثها العبد في الأشياء، يعيش الإنسان ضمن دائرتين إحداهما تسيطر عليه والأخرى يسيطر عليها. أما الدائرة التي تسيطر عليه فهي قسمان: قسم يقتضيه نظام الوجود مباشرة، ويسير الإنسان بحسبها سيراً جبرياً ولا اختيار له ولا علاقة له في ذلك، لأن الله هو الذي خلق نظام الوجود، وقسم لا يقتضيه نظام الوجود، وإنما هي أفعال تحصل من الإنسان أو عليه جبراً عنه مثل الزلازل وحوادث السيارات والطائرات وغيرها، والأفعال في هذه الدائرة تسمى «قضاء»، ولا ثواب ولا عقاب عليها لأنه لا دخل للإنسان بها سواء وقعت منه أو عليه. وأما «القدر» فهو خواص الأشياء التي قدّرها الله في الأشياء كخاصية الإحراق في النار والاحتراق في الخشب، ولا يستطيع الإنسان أن يوجدها إلاّ في الأشياء التي تكون خاصية من خواصها. وبالتالي، «فالقضاء» هو أفعال الإنسان التي تقع في الدائرة التي تسيطر عليه، و«القدر» هو الخاصيات التي خلقها الله في الأشياء ويحدثها الإنسان فيها، والإيمان «بالقضاء والقدر» خيرهما وشرهما من الله تعالى، هو الإيمان بأن الأفعال التي تحصل جبراً عن الإنسان ولا قبل له بدفعها، والخاصيات الموجودة في طبائع الأشياء، هي من الله تعالى وليست من العبد ولا دخل له بها. وأما الدائرة التي يسيطر الإنسان عليها، فهي الدائرة التي تقع فيها الأعمال التي تصدر من الإنسان أو عليه بإرادته واختياره، ويُثاب على الفعل إن كان مما يستحق الثواب، ويعاقب عليه إن كان ما يستحق العقاب، كإشباع الحاجات والغرائز، وهذه الأعمال لا دخل لها بالقضاء، ولا دخل للقضاء بها، لأنها أفعال اختيارية يقوم الإنسان بها بمحض إرادته واختياره، والإنسان مسؤول عنها ثواباً وعقاباً. وأما علم الله والكتابة في اللوح المحفوظ، فهما تعبير عن إحاطة علم الله بكل شيء، ولا يكون بذلك مُجبراً، لأن الإنسان لا يقوم بعمله بناء عليه. وأما إرادة الله ومشيئته، فتعني أنه لا يقع في ملك الله إلاّ ما يريد، فإذا عمل العبد عملاً ولم يمنعه الله منه ولم يرغمه عليه بل تركه يفعل مختاراً، كان فعل العبد ضمن إرادة الله ومشيئته، وكان فعل العبد باختيار العبد، وليس جبراً عن الله، ولا تكون إرادة الله ومشيئته مجبرة على العمل. أنظر: تقي الدين النبهاني، نظام الإسلام، ص ص 12 ـ 19.

ويفتي بقتل كل من عبّر عن آلام هذا المجتمع[1].

وقد يكون الاتهام جاء من الاعتقاد بوجود الانفصال بين الأمة والدولة أيام الأمويين، ولذلك عُدّ من يتعاون من العلماء مع الأمويين عميلاً، وهو اعتقاد خاطئ، فإذا استثنينا الأعداد المحدودة من الخوارج، فإن الأمة قبلت بالأمويين حكاماً عام الجماعة، وآثرت الدخول في الجماعة والطاعة على الفرقة، لما يتحقق في الجماعة من الخير للإسلام والمسلمين وحفظ الأموال والدماء والدين، وما يقع في الفرقة من الشرور، وكان نشر الإسلام وتوسيع داره، وحماية الدين وتعميم ثقافته، والعمل بالقرآن والسنة والاهتمام بهما مدارسة وحفظاً وتدويناً مشروعاً مشتركاً وواجباً شرعياً بين الأمة وحكامها من بني أمية، وكان جيش العلماء من الولاة والقضاء والقرّاء وغيرهم صحابة وتابعين، ممن عمل في ظل الأمويين، شاهداً على التعاون بين الأمة والدولة، ولم يكن العلماء الذين تبرأوا من القدرية، وكان كثير منهم يشارك في أعمال الدولة، دون الأوزاعي في الفضل، فهم حملة علم القرآن والسنة، واتهامهم بتفسير نصوص القرآن والسنة النبوية تفسيراً جبرياً لمصلحة الأمويين جوْر وتحيّز، فقد قاموا بالرد على القدرية والجبرية بإخلاص وغيرة على الدين، وحاولوا استيعاب مقالة القدرية والجبرية والرد عليهما، وأكّدوا على العمل طريقاً في الحياة الدنيا إلى الآخرة، وليس التواكل على المآل المحجوب، وإذا كان هناك من مظنّة اتهام فيجب أن يُوجّه إلى الجبرية، وهو ما لم يحدث، مما يشير إلى أن الجدال بين هذه الأطراف كان يجري في فلك ديني وأجواء الغيرة على الإسلام والدفاع عن عقيدته.

أما الأوزاعي فكان رأساً في العلم والعمل، وكان أفضل زمانه ويحيي الليل صلاة وقرآناً وبكاء، وكان يدعو إلى التمسك بآثار السلف الصالح ويقول أنه يَسَعُك ما يَسَعهم، وقد أُريد على القضاء في خلافة يزيد بن الوليد بن عبد الملك (ت 126هـ)، فجلس لهم مجلساً واحداً، ثم استعفى، فأعفاه الأمويون ولم يكرهوه لأنه كان في أنفسهم أعظم قدراً من أن يكرهوه، ونال

(1) النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج3، ص‌ص 286، 314، 323.

بعلمه وصدقه وتواضعه وزهده وتقواه احترام الناس والحكام في الدولتين الأموية والعباسية، وبلغ أن يكون عالم الأمة في عام 140هـ[1].

قيام الأمويين بمحاربة القدرية:

لم يُذكر أن الدولة قبل خلافة عمر بن عبد العزيز امتحنت القدرية، ولما سمع يحيى بن يعمر العدواني البصري (ت قبل 90هـ) قول معبد الجهني أن لا قَدَر، والأمر أُنُف، لم يستفت أحداً من رجال الدولة في ذلك، وإنما حدّث نفسه أن يسأل أحداً من أصحاب الرسول ﷺ، فانطلق حاجّاً أو معتمراً إلى مكة، والتقى هناك بعبد الله بن عمر، وسأله عن قول معبد فأعلن عبد الله براءته من القدرية[2].

أما ما قيل عن الحجاج بن يوسف الثقفي (ت 95هـ) أنه قتل معبداً الجهني عام 80هـ صبراً لقوله بالقدر[3]، فالأرجح أن الحجاج قتله لخروجه عليه مع ابن الأشعث، فقد ذكر مالك بن دينار (ت 127هـ)، أنه لقي معبداً بمكة بعد ابن الأشعث وهو جريح، وكان قاتل الحجاج في المواطن كلها، فقال معبد لمالك نادماً على خروجه: «. . . يا ليتنا أطعنا الحسن البصري»، وكان الحسن البصري ينهى عن الخروج على الحجاج، ثم أخذ الحجاج معبداً وقتله بعد الثمانين وقَبل التسعين للهجرة، شأن كثير غيره ممن خرج على الحجاج مع ابن الأشعث[4]، وأما نسبة قتل معبد إلى الخليفة عبد الملك،

(1) البسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 408. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. إحسان عباس، تاريخ بلاد الشام في العصر العباسي، ص 181.

(2) أنظر: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 251. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة معبد الجهني.

(4) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ترجمة معبد الجهني. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة الحجاج بن يوسف الثقفي، ترجمة معبد الجهني. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، ص 88.

فقد تكون من قبيل نسبة عمل الوالي إلى الخليفة، لأن ما يقوم به الوالي يكون باسم الخليفة ومردّه إليه.

ولما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز، بلغه كلام غيلان الدمشقي في القدر فاستدعاه وحاجّه، فأعلن غيلان توبته ورجوعه عن الضلال إلى الهدى.

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة عامله على البصرة يأمره أن يستتيب القدرية مما دخلوا فيه، فإن تابوا خلّى سبيلهم وإلاّ نفاهم من ديار المسلمين[1].

وكتب عمر بعد استتابة غيلان الدمشقي كُتباً إلى الأجناد يعارض فيها قول القدرية ويدحضها، ولكن موت عمر حال دون إرسالها[2]، وهو خبر استند إليه من اتهم الأمويين في نشر فكرة الجبر في مختلف بقاع العالم الإسلامي وحمل الناس عليه قسراً[3].

وعمر بن عبد العزيز إمام عدْلٌ وذو فقه وعلم ووَرَع ومن حملة الحديث وخامس الخلفاء الراشدين عند أهل السنة والجماعة، وخلافه مع أبناء عمه عبد الملك بعد استخلافه، ومعرفته بأن الخلافة ستؤول بعده إلى يزيد بن عبد الملك لا إلى ولده، وموته بالسم في بعض الروايات[4]، يرجّح أنه كان أقل الخلفاء حرصاً على ملك بني أمية.

وأما خلافه مع القدرية دون غيره ممن سبقه من الخلفاء الأمويين فقد يعود إلى الأجواء التي أوجدتها حملة جمع الأحاديث النبوية في خلافة عمر وتدوينها وتخليصها من الأحاديث الموضوعة والمدسوسة، وما واكبها من

---

(1) ابن الجوزي/ سيرة عمر بن عبد العزيز، ص 85.

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.

(3) النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج3، ص 344.

(4) أنظر: ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، صص 36، 41، 61، 148 ـ 150. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عمر بن عبد العزيز. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 238 وما بعدها، ترجمة الخليفة عمر بن عبد العزيز.

جهود في خلافة عمر جرّت إلى تنبيه أنظار الدولة إلى أقوال القدرية التي كانت غريبة وخارجة عن أفكار السلف وأقوالهم، فلما بلغت عمر بن عبد العزيز قام يحاربها، لهذا فالأرجح أن الخلاف بين عمر والقدرية كان خلافاً في الفكر وليس على المُلْك.

وقد تابع الخلفاء من بعد عمر تعقّب القدرية، فسيّرهم الخليفة هشام بن عبد الملك إلى جزيرة دهلك، وحمله كثرة كلام الناس في غيلان الدمشقي وشكواهم إياه إليه على أخذه ومناظرته على يد عبد الرحمن الأوزاعي (ت 157هـ)، وقيل على يد ميمون بن مهران (117هـ) والأول أرجح، فلما انقطعت حجة غيلان أمر هشام بقتله، ولكنه وقر في صدره شيء من قتله[1].

ولم يقبل الخليفة الوليد بن يزيد شفاعة من تشفّع بالقدرية المسيّرين إلى دهلك وأبقاهم في النفي[2]، ولكن لم يَرِد شيء عن معاقبة القدرية بالقتل، ولكن الدولة وحتى خلافة يزيد بن الوليد بن عبد الملك ظلت على عدائها للقدرية، وتجنّب القدرية الجهر بالقول في القدر اتقاءً غضب الدولة وسطوتها[3].

احتجاج الأمويين على القدرية:

كان احتجاج عمر بن عبد العزيز على غيلان الدمشقي، ثم احتجاج الأوزاعي عليه في خلافة هشام واحداً، وهو نفس احتجاج علماء أهل السنة والجماعة على القدرية، فمشيئة الله وإرادته وعلمه كانت الأساس الذي بنى هؤلاء عليه احتجاجهم في المناظرة التي جرت بينهم وبين غيلان، وبحسب ذلك، فإن الإنسان لا يستطيع أن يحسّن خلقه، ولا يزيد في رزقه، ولا يؤخر

(1) أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج7، ص 203. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.

(2) أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج7، ص 232.

(3) البسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 34. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص 344، ترجمة ثور بن يزيد الكلاعي.

في أجله، ولا يصيّر نفسه حيث شاء، ولا شيء من المشيئة في يد الإنسان[1]، وروي عن الحسن البصري (ت 110هـ) أنه قال: «خلق الله الشيطان، وخلق الخير، وخلق الشر، وأن الله خلق الخلق بقدر، وقسم الأجيال بقدر، وقسم الأرزاق بقدر، وقسم العافية بقدر، وأمر ونهى»[2]، وسأل رجل رجاء بن حيوة الكندي (ت 112هـ) فقال: «ما تقول رحمك الله في رجل قتل يهودياً وأخذ منه ألف دينار فكان يأكل منه حتى مات، أرزق رزقه الله إياه؟ قال رجاء: كل من عند الله»[3]، وهكذا كان احتجاج الأمويين ومذهب أهل السنّة والجماعة في أفعال العباد واحداً.

تغيّر المواقف إزاء القدرية:

ومع أن مُلك بني أمية حتى خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك هو مُلكهم بعده، فقد قيل أن الخليفة يزيد بن الوليد بن عبد الملك (ت 127هـ)، مال إلى القدرية وقرّبهم وأعان على نشر مقالتهم، وبذل الأموال والصّلات لمن مدحه من شعرائهم، وكان عندهم أفضل من عمر بن عبد العزيز[4]، ولو كان الخلاف بين الأمويين والقدرية خلافاً سياسياً أثاره خوف الأمويين على ملكهم أن يزلزله مذهب القدرية، ما قَبِل الخليفة يزيد بن الوليد أن يترك جانب الجماعة ورضاهم وينحاز إلى القلة ويعتنق مذهبهم الذي يلقي الشكوك عليه وعلى أسرته[5].

وآل الحُكم إلى بني العباس، فأخذ خلفاؤهم يتعقبون القدرية، واضطر

(1) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة غيلان الدمشقي.
(2) البسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص 47.
(3) المصدر نفسه، ج2، ص 390.
(4) أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج7، صص 269، 270، 298. المسعودي، مروج الذهب، ج3، ص 234. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة أسباط بن واصل الشيباني. الذهبي، دول الإسلام، ج1، ص 86.
(5) النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج3، ص 377.

القدرية في مدينة الرسول ﷺ ليتقوا شر الضرب والأذى في خلافة محمد المهدي العباسي (158 ـ 169هـ) أن يلوذوا بمحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي (ت 159هـ) ويعتصموا به[1]، ولكن الخليفة المأمون (198 ـ 218هـ) تبنى مذهب القدرية، وتابعه على ذلك كل من الخليفة المعتصم (218 ـ 227هـ)، والخليفة الواثق (228 ـ 232هـ)[2]، ولم تفلح جهود الدولة والقدرية أيام هؤلاء الخلفاء في أن تجعل مذهب القدرية يتغلغل في أوساط العامة، وظلت الجماعة ورؤساؤهم من العلماء والفقهاء يرفضون هذا المذهب رغم ما كانوا يلاقون من ألوان الأذى والعذاب ويتعرضون له من المحن، فلما استخلف المتوكل على الله (232 ـ 247هـ) خالف ما كان عليه المأمون والمعتصم والواثق من الاعتقاد، ونهى عن الجدال في القرآن والمناظرة، وأمر المحدّثين بالتحديث وإظهار السنة والجماعة، ونفذت كتبُه بذلك إلى الآفاق[3]، وكان عمله استجابة للرغبة النابعة من المجتمع[4]، وزالت دولة القدرية، مما يشير إلى أن مذهب القدرية كان مرفوضاً من أهل السنة والجماعة، وكان رفضه أيام الأمويين عملاً مشتركاً بين الدولة والأمة، أما الأمة، فلأنها رأته خارجاً عن مذهب السلف، وأما الدولة فلمقتضى المكانة وواجب الرعاية وحراسة الدين واتفاقها في المذهب مع الأمة.

وعندما قام المعتزلة في فترة تالية، يعيدون النظر في أوضاعهم، كان لقب «القدرية» بعض ما رُمُوا به، ونظراً لما ألحقه الأثر المعروف «القدرية مجوس هذه الأمة» بهذا اللقب من وصمة[5]، أخذ القدرية يتحللون منه

---

(1) البغدادي، تاريخ بغداد، ج3، ص 102، ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي.

(2) اليعقوبي، تاريخه، ج2، صص 467، 468. المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 76.

(3) اليعقوبي، تاريخه، ج2، صص 484 ـ 485. أبو جعفر الطبري، تاريخه، ج9، ص 19. المسعودي، مروج الذهب، ج4، صص 86، 319. ابن تيمية، نقض المنطق، ص 20.

(4) فاروق عمر، الخلافة العباسية، ج1، ص 297.

(5) الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 43.

ويتعلقون بلقب «المعتزلة»، وجعلوا أحق الناس بلقب «القدرية»، الذين قالوا: «إن الله تعالى قدّر المعاصي، وجعلوا ذلك كالعذر للعاصي»[1]، وهم الجبرية، وعدّوا أهل السنة والجماعة جبرية[2]، ومع أن احتجاج أهل السنة والجماعة والأمويين على القدرية كان واحداً، فإن القدرية ردّوا جبرية الأمويين إلى الحفاظ على الملك لا إلى السبب الفكري، وكان معاوية بن أبي سفيان برأيهم أول القائلين بالجبر، ومن بعده ملوك بني أمية[3].

ولم يحارب القدرية الأمويين ولو مرة واحدة[*]، والذين حاربوا الأمويين على المُلْك لم يكونوا قدرية، وإنما كانوا خوارج وشيعة وقياديين كثيرين من أبناء الصحابة أمثال الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وعمرو بن سعيد بن العاص الأموي وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي ويزيد بن المهلب الأزدي وقتيبة بن مسلم الباهلي والحارث بن سريج والعباسيين وغيرهم، وحتى الجهمية الجبرية، ولم يستأنس هؤلاء في ثوراتهم على الأمويين بصحف القدرية والجبرية وأفكارهم، وتصدى لهم الأمويون وحاربوهم بالسلاح.

وأما الذين بايعوا بني أمية ووالوهم وآثروا الجماعة، فلم تكن طاعتهم إياهم صدى للفكر الجبري، وكان القدرية والجبرية في عصر بني أمية من آثار التفاعل الفكري والجدل العقائدي، وتصدّى لهم أهل السنة والجماعة، وكان الأمويون أولي الأمر ورأيهم تَبَعٌ لأهل السنة والجماعة، فتعقّبوا القدرية والجبرية وحاربوهم.

(1) عبد الجبار المعتزلي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 167. محمد بن علي المازندراني، متشابه القرآن ومختلفه، ج1، ص 202.
(2) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص 80.
(3) عبد الجبار المعتزلي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص 143، 144.
(*) بل ثاروا عليهم مع يزيد بن الوليد بن عبد الملك (المحرر).

ثبت ببعض المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- كتب الصحاح والسنن.
- الأصفهاني، أحمد بن عبد الله (ت 430هـ/ 1038م)، «أخبار أصفهان»، مطبعة بريل، ليدن، 1924م.
- أمين، أحمد، «فجر الإسلام»، مكتبة النهضة المصرية، ط9، القاهرة، 1964م.
- البسوي، يعقوب بن سفيان (ت 277هـ/ 890م)، «المعرفة والتاريخ»، تحقيق: أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، ط2، بيروت، 1981م.
- البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (ت 429هـ/ 1037م)، «الفرق بين الفرق»، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1977م.
- البهي، محمد، «الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي»، مكتبة وهبة، القاهرة، 1962م.
- ابن تيمية، أحمد بن علي (ت 728هـ/ 1327م)، «نقض المنطق»، تحقيق: محمد عبد الرزاق، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1951م.
- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت 255هـ/ 868م)، «البيان والتبيين»، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت 852هـ/ 1448م)، «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، تحقيق: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، 1959م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ/ 1405م)، «المقدمة»، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- ديورانت، ول ديورانت، «قصة الحضارة»، ترجمة محمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ/ 1347م)، «سير أعلام

النبلاء»، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دار الرسالة، بيروت، 1988م.

- زادة، أحمد بن مصطفى طاش كبرى زادة (ت 968هـ/ 1560م)، «مفتاح السعادة ومصباح السيادة»، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، 1980م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ/ 1505م)، «تاريخ الخلفاء»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1952م.

- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (ت 548هـ/ 1152م)، «الملل والنحل»، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، 1967م.

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ/ 922م)، «تاريخ الرسل والملوك»، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

- ابن عبد البر، يوسف بن عبد البر القرطبي (ت 463هـ/ 1070م)، «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»، دار الكتب العلمية، بيروت.

- عبد الجبار المعتزلي، القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (ت 415هـ/ 1025م)، «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، تحقيق: فؤاد سيد، ط2، الدار التونسية، تونس، 1986م.

- ابن عساكر، علي بن الحسن (ت 571هـ/ 1175م)، «تاريخ دمشق»، دار الفكر، دمشق، 1996م.

- ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (ت 276هـ/ 889م)، «تأويل مختلف الحديث»، تحقيق: محمد النجار، دار الجيل، بيروت، 1973م.
«المعارف»، تحقيق الصاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1970م.

- المازندراني، محمد بن علي شيخ الإمامية (ت 583هـ/ 1187م)، «متشابه القرآن ومختلفه»، انتشارات بيدار، طهران، 1949م.

- المسعودي، علي بن الحسين (ت 583هـ/ 1187م)، «مروج الذهب ومعادن الجوهر»، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، القاهرة، 1964م.

- النشار، علي سامي، «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام»، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1978م.